

بلاغ

عقب انتهاء الجولة الأخيرة من عمل اللجان الأربع المشتركة بين النقابة الوطنية للتعليم العالي والوزارة، وهي لجنة التعليم العالي والبحث العلمي ولجنة النظام الأساسي، الخاص بالأساتذة الباحثين، ولجنة الملف المطلي، فلجنة المؤسسات الغير التابعة للجامعة، تلك الاجتماعات التي امتدت من 25 يونيو إلى 23 يوليوز 2020، عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي اجتماعاً عن بُعد يوم الثلاثاء 28 يوليوز 2020 تماشياً مع التدابير الاحترازية الرسمية المعتمدة في ظروف جائحة كوفيد 19.

في بداية الاجتماع استمع الحاضرون إلى تقارير منسقي اللجان الأربع. وهكذا بخصوص:

1. لجنة التعليم العالي والبحث العلمي التي تمحورت اجتماعاتها حول القانون 01.00، وبعد أن ذكر أعضاء المكتب الوطني بالتعديلات التي ينبغي إدخالها على القانون والتي تأخذ بعين الاعتبار توصيات المؤتمرات المتعاقبة للنقابة الوطنية للتعليم العالي، وعلى رأسها حذف المادة 17 التي تروم إضفاء صفة المستخدم على الأستاذ الباحث، وكذا تعزيز الديمقراطية على مستوى الحكامة، والاستقلالية العلمية والبيداغوجية للجامعة، أُخبر أعضاء المكتب الوطني بالوعد الذي أعطاه الجانب الوزاري بإعداد مسودة وعرضها على أنظار المكتب الوطني قبل نهاية السنة الجارية؛
2. لجنة النظام الأساسي الخاص بالأساتذة الباحثين، فقد تم العمل على أرضية مقترح النقابة الوطنية للتعليم العالي والمقدم للوزارة في فبراير 2015، أي أكثر من خمس سنوات، والذي يتضمن إطارين بمدخلين بالمباراة المفتوحة في وجه المسجلين باللائحيتين الوطنيتين المؤهلتين لشغل منصب أستاذ محاضر أو أستاذ التعليم العالي، بالإضافة إلى الترقية الداخلية من إطار أستاذ محاضر إلى إطار أستاذ التعليم العالي، على غرار الترقية من إطار أستاذ مؤهل إلى إطار أستاذ التعليم العالي، ترصيدها للمكتسب. بالإضافة إلى مراجعة الأرقام الاستدلالية بما يضمن إعادة الاعتبار للوضعية المادية للأساتذة الباحثين مع اعتماد الأقدمية الفعلية في عملية الإفرغ من نظام 97 إلى النظام المرتقب، ومراجعة شهادة الأهلية وجعلها مندرجة ضمن العرض التكويني للتعليم العالي العمومي، مفتوحة في وجه كل من تتوفر على شروط الجودة العلمية زيادة على الانفتاح على الكفاءات الدولية؛
3. بالنسبة للملف المطلي، جدد أعضاء المكتب الوطني المطالبة بالإسراع بإخراج المرسوم المتعلق بالوضعية الإدارية الاستثنائية ورفع الاستثناء عن الأساتذة الباحثين حملة الدكتوراه الفرنسية، معبرين عن استيائهم من هذا التأخير الغير المبرر. كما أثار أعضاء المكتب الوطني مسألة ترقية الأساتذة المتأخرة، خاصة سنوات

2015-2016-2017، وحالة الجمود التي تطبعها. فكان رد الجانب الوزاري بأن ترقية الأساتذة جاهزة مسطرياً وعالقة من ناحية التسوية المادية بسبب مذكرة رئيس الحكومة، ووعده بطرح المسألة على السيد الوزير، مؤكداً على أن الأساتذة المعنيين يمكنهم، عند الحاجة، طلب شواهد (قرارات) إدارية بشأن ترقيةهم من جامعتهم. من جهة أخرى جدد أعضاء المكتب الوطني استعراض بعض نقط الملف المطلي الوطني التي أكدت الجائحة راهنتها، نظراً لاستراتيجية القطاع، وعلى رأسها الزيادة في أجور الأساتذة الباحثين، وإعفاء البحث العلمي من الضريبة، وتحسين بنيته التحتية، والرفع من ميزانية التعليم والبحث العلمي من أجل المساهمة في تقدم البلاد والمجتمع ومواجهة الأزمات؛

4. فيما يتعلق بلجنة المؤسسات غير التابعة للجامعة التي خصص اجتماعها للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، ألح أعضاء المكتب الوطني على المطلب الرئيس والمتعلق بجعل المراكز مؤسسات تابعة للجامعات، وكذا تسوية ملف الدكاترة العاملين بذات المراكز ترصيماً لخبرة نوعية توشك الوزارة أن تفرط فيها في حال عدم تسوية هذا الملف. كما عبر أعضاء المكتب الوطني عن استيائهم من إخلال الجانب الوزاري ببعض بنود الاتفاق حول معايير الحركة الانتقالية لسنة 2020 حيث لم يتم التعامل مع معيار الحالات الاستثنائية كمعيار مستقل عن شرط الثلاث سنوات من الأقدمية، الأمر الذي ترتب عنه حرمان بعض الزميلات والزملاء من حقهم المشروع في الانتقال، مطالبين الوزارة باستدراك الأمر عبر برمجة دورة خاصة للحركة الانتقالية تهم الحالات الاستثنائية.

وبعد نقاش مستفيض حول هذه العروض، مستحضراً الإصرار الرسمي على نهج نفس السياسة ونفس التوجه خصوصاً في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، بالرغم مما أثبتته الأزمة الصحية التي تجتاح العالم من ضرورة إحداث قطاعات في مجالات عدة، سياسية واقتصادية واجتماعية، فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي:

1. يندد بالتقليص المعتبر الذي عرفته ميزانية التعليم في قانون المالية المعدل والذي أتى ضد منطق الأشياء والإجماع الدولي حول الضرورة الملحة لتبويئ التعليم والصحة صدارة الأولويات الوطنية، كدرس استخلصته الأمم من الجائحة الحالية التي تعيشها البشرية. في الوقت الذي يمنح هذا القانون للرأسمال استرجاع مساهماته في صندوق التضامن الوطني ضد الجائحة؛
2. يحذر الحكومة من مغبة التمادي في سياسة ربح الوقت والتيه في الاجتماعات والمشاورات وأعمال اللجان المشتركة التي لا تنتهي، وبالعامل الازدواجي للوزارة الوصية، المخل بالمقتضيات القانونية، وطنياً ودولياً، في مسألة الحوار الاجتماعي مع من لا يتوانى عن قرصنة عمل النقابة الوطنية للتعليم العالي وتبني عملها واجتهادها وما راكمته لأكثر من ستة عقود، دون الإحالة عليها، وهذا أمر منبؤ في الأعراف الجامعية الأصيلة، لأنه يدخل في باب السرقة الأدبية؛
3. يقرر تسطير خطة نضالية في مواجهة التسويف والتماطل واعتمادها في الاجتماع المقبل للجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي.

من جهة أخرى، تدارس المكتب الوطني القرار المشترك بين وزير التعليم ووزير الاقتصاد والمالية حول ما يسمى بالمنظام الخاص بالجامعات. حيث وقف بقلق شديد على الانزلاق المتعمد لهذا المنظام نحو إفراغ مجالس الجامعات من اختصاصاتها التقريرية وإعطاء تلك الاختصاصات لما سُمي بالأقطاب والتي تبقى تحت سلطة رئيس الجامعة. ناهيك عن أن ديباجة القرار المذكور تتحدث في نقطتها الأخيرة، خلافاً لواقع الحال، على اعتماد مجالس الجامعات لهذا المنظام. وعليه، يندد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي بهرولة بعض الرئيسات والرؤساء وإظهارهن(م) لحماس مفرط وزائف من أجل تفعيل هذا المنظام تكريساً لمزيد من السلطوية والاستبداد. كما يدعو المكاتب الجهوية للنقابة الوطنية للتعليم العالي للوقوف سداً منيعاً ضد أي محاولة لأجراء المنظام المذكور بإرادة إضعاف التدبير الديمقراطي للجامعة.

وفي هذا المضمار وقف المكتب الوطني على حالات الشطط التي يعرفها التدبير السيئ والمستبد لبعض رئيسات ورؤساء الجامعات واستغلالهن(م) لظرفية الحجر الصحي الذي تجتازه بلادنا ضمن بلدان سائر المعمور من أجل العبث والاستخفاف بالنصوص القانونية المنظمة للتعليم العالي، ابتغاء مرضاة وهمية للوزارة، واعتقاداً سخيفاً منهن(م) أنهن(م) بعبئهن(م) بالقوانين وبإهانتهم(م) للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين يؤمن(ون) استمراريتهم(م) والتصاقهم(م) بكرسي الرئاسة، منتشيّات(ين) بحضورهن(م) في جلسات الاستماع في إطار ما يسمى بندوة الرؤساء، والتي تُعتبر هيئة استشارية ليس إلا، غير منظمة بأي نص قانوني. وإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي لا يسعه إلا أن يعبر عن تضامنه المطلق وغير المشروط مع الزميلات والزملاء اللواتي/الذين تعرضن(وا) لمظاهر الإهانة والتهميش، والوقوف إلى جانبن(م) في دفاعهن(م) على الجامعة العمومية ضد أي شكل من أشكال خصصتها.

كما يحيي المكتب الوطني نضالات أستاذات وأساتذة المعهد الملكي لتكوين أطر الشباب والرياضة المؤطرين بالمكتب المحلي للنقابة الوطنية للتعليم العالي، الراضة للتسيب والتسلط الذي يمارسه المكلف بإدارة المؤسسة بالنيابة والفاقد لشروط التخصص المنصوص عليه في المادة 33 من القانون 01.00.

وفي الختام، يدعو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي السيدات والسادة الأساتذة الباحثين لمزيد من الالتفاف حول النقابة الوطنية للتعليم العالي، أداتهم النقابية التاريخية، والملتصق نضالها بأمال وألام شعبنا الأبي، من أجل درء كل ما يحاك ضد منظومة التعليم العالي والبحث العلمي واستهداف طابعها كمرفق عام وخدمة عمومية، وما يحاك ضد النقابة الوطنية للتعليم العالي.

المكتب الوطني

